Distr.

GENERAL

A/HRC/8/26 23 May 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الهند*

المحتويات

مقدمة	1 - 4	3
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض.....	5 - 85	3
ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....	5 -23	3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	24-85	7
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات.....	86-88	18
المرفق		
تشكيلة الوفد.....		20

مقدمة

1- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007، بعقد دورته الأولى في الفترة من 7 إلى 18 نيسان/أبريل 2008. وجرى الاستعراض المتعلق بالهند في الجلسة الثامنة المعقودة في 10 نيسان/أبريل 2008. وقد ترأس وفد الهند سعادة السيد سواشباوان سينغ، السفير والممثل الدائم للهند لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، المكون من 13 عضواً، انظر المرفق الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالهند في جلسته الثانية عشرة المعقودة في 14 نيسان/أبريل 2008.

2- وفي 28 شباط/فبراير 2008، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بالهند: غانا وإندونيسيا وهولندا.

3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بالهند:

(أ) تقرير وطني مقدم/عرض خطي أُعد وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/1/IND/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/1/IND/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/1/IND/3).

4- وأحيلت إلى الهند، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا، وألمانيا، والبرتغال، وإيطاليا، والسويد، والدانمرك، وفنلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة، ولاتفيا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

5- في الجلسة الثامنة المعقودة في 10 نيسان/أبريل، عرض السفير والممثل الدائم للهند، سعادة السيد سواشباوان سينغ التقرير الوطني وأشار إلى أن التقرير الوطني للهند يهدف إلى توفير عرض عام للجهود المبذولة لإعمال جميع حقوق الإنسان استناداً إلى ثقافة تتميز باحترام التنوع والتعددية.

6- وأشار إلى أن الهند بلد يعيش فيه ما يزيد على مليار نسمة في ظل تعددية لا مثيل لها. وهي موطن لجميع ديانات العالم تقريباً. والهند أيضاً أكبر ديمقراطية في العالم كما أنها أكثر الديمقراطيات استقراراً. وذكر وفد الهند أن التزام الهند بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبع من إيمانها الراسخ بأنه لا يمكن ضمان النمو والرفاه للمواطنين في مجتمع تسوده تعددية حقيقية مثل الهند إلا في ظل ثقافة تعزز حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، تدرك الهند التحديات التي تواجهها وتعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن تذكر بارتياح أنها تغلبت على الفقر والجهل والمرض. وتحاول الهند التصدي لهذه التحديات بمحاولة تمكين المتأثرين بأسلوب يتسم بالتنظيم المؤسسي وكذلك بالسعي للتعلم من تجارب الآخرين.

7- وأشار الوفد إلى أن الهند هي من أشد البلدان تضرراً بكارثة الإرهاب. وهذا الإرهاب هو انتهاك مباشر لحقوق الإنسان، وبخاصة أهم الحقوق الأساسية، أي الحق في الحياة والحرية. وأشارت الهند إلى أنها تتمسك بالتزامها بحماية مواطنيها باتخاذ التدابير الفعالة في إطار الدستور وما يجسده من قيم وأعراف أساسية.

8- وذكر السيد غولام أ. فاهنفاتي، الوكيل العام للهند، أن للهند تقاليد راسخة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشار الوكيل العام إلى أن الهند بعد استقلالها اختارت الديمقراطية إطاراً سياسياً يضمن وجود مجتمع حر ومستقل كما يضمن كرامة الإنسان وحريته وتقدمه. وكانت تلك هي الخطوة الأولى. أما الخطوة الثانية فكانت صياغة واعتماد دستور مدون لتحقيق ديمقراطية دستورية تصبح ضماناً أصيلاً لحريات الإنسان وحقوقه. وثالثاً، أدرجت الهند في مقدمة الدستور فصلاً عن الحقوق الأساسية يشمل المواد من 12 إلى 32 من هذا الدستور.

9- وتتمثل الركائز الثلاث لحقوق الإنسان في (أ) الحق في المساواة بما في ذلك منع التمييز بجميع أشكاله، و(ب) حريات المواطنين الحيوية الست (بما في ذلك الحق في القول والتعبير) و(ج) الحق في الحياة المكفول لجميع الأشخاص. وهناك اعتراف بأن هذه الحقوق هي حقوق غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتغيير وتشكل جزءاً من البنية الأساسية للدستور لا يمكن إلغاؤه. وفسرت المحكمة العليا للهند الحق في الحياة على أنه يشمل الحق في العيش بكرامة، والحق في الصحة، والتعليم، والبيئة الإنسانية، والمحاكمة السريعة، والخصوصية، على سبيل المثال لا الحصر. ويتمثل الضمان الدستوري لحقوق الإنسان في جعل الحق في اللجوء إلى المحكمة العليا لإعمال حقوق الإنسان حقاً أساسياً. وفي الوقت نفسه، تمنح المادة 226 من الدستور أوسع سلطات ممكنة للمحاكم العالية في الولايات لإصدار أوامر قضائية عليا لإعمال حقوق الإنسان ولأي غرض آخر.

10- وأشار الوكيل العام إلى أن أداء المؤسسات الديمقراطية في العقود الستة الماضية كان أداءً رائعاً وأن هذا الأمر على أهميته يضاهيه، إن لم يكن يفوقه أهمية، هدوء وسلاسة نقل السلطة بعد انتهاء الانتخابات.

11- ويركز النشاط الحكومي في جانب كبير منه على تحسين تقديم الخدمات عن طريق مؤسسات الحكم الذاتي المحلية الشعبية، وبخاصة في المناطق الريفية. ويرجع ذلك إلى إيمان الهند بأن تحقيق التنمية عن طريق المؤسسات الديمقراطية اللامركزية يجعلها أكثر إنصافاً وخضوعاً للمساءلة.

12- وقامت الهند بمبادرة هامة لتمكين المرأة إذ خصصت لها ثلث المقاعد في إدارات الحكم الذاتي الحضرية والمحلية، فأشركت بذلك ما يزيد على مليون امرأة على مستوى القواعد الشعبية في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

13- وأكدت الهند أنها تراعي وتقبل وجود إعلام حر باعتباره ركيزة من أهم ركائز الديمقراطية وحارساً هاماً لحماية حقوق الإنسان.

14- وأشار الوفد إلى أن الهند تكفل حقوق الإنسان للجميع في البلد وأن هذا يشمل التزاماً بالعلمانية وبحماية الأقليات. فالهند تكفل حق هذه الأقليات في ممارسة معتقداتها الدينية والثقافية وصونها في إطار الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية. وتتخذ الهند عدداً كبيراً من التدابير التشريعية والتنفيذية من أجل التطبيق الفعال للضمانات المنصوص عليها في الدستور لحماية مصالح الأقليات.

15- وتدرك الهند تماماً الحاجة إلى تمكين الطبقات الاجتماعية والقبائل المصنَّفة وهي ملتزمة تماماً بالتصدي لأي تمييز ضدها على جميع المستويات. وقد ألغى دستور الهند "النبذ" وهو يمنع ممارسته بأي شكل من الأشكال. وهناك أيضاً أحكام قانونية وإدارية صريحة ومفصلة للتصدي للتمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية في البلد. ونظام الطبقات الاجتماعية الذي تنفرد به الهند لم ينشأ على أسس عنصرية، ومن ثم فإن التمييز القائم على الطبقة الاجتماعية لا يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التمييز العنصري.

16- وكثيراً ما تثار في المحافل المتعددة الأطراف مسألة إدراج القبائل المصنَّفة في الهند تحت عنوان "الشعوب الأصلية". وأوضحت الهند أنه بعد الاستقلال ورحيل المستعمرين، اعتبر جميع أبنائها، بمن فيهم أبناء القبائل، شعوباً أصلية للهند. وقد أوضحت الهند هذا الموقف في مختلف المناسبات، بما في ذلك عند تأييدها لاعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

17- وأشارت الهند إلى أنها تدرك الحاجة إلى تمكين المحرومين. ويحتل التعليم الأولوية بين البرامج. وهو ركن أساسي للتنمية. وقد أُعلن أن التعليم الابتدائي حق أساسي. ونفذت الهند خلال الأعوام السبعة الماضية برنامجاً تعليمياً شاملاً وجديداً من نوعه يعرف باسم *Sarva Shiksha Abhiyan* (التعليم للجميع). وهدف هذا البرنامج هو بلوغ نطاق التعليم في المدارس الابتدائية نسبة 100 في المائة. وطبقت الهند برنامجاً لوجبة منتصف النهار لإطعام ما يزيد على 120 مليون طفل يومياً. والأهم من ذلك، أن الهند أصبحت من البلدان القليلة التي سنت قانوناً لضمان العمل على نطاق الدولة. ويجري إعمال الحق في العمل بشكل ملموس في إطار البرنامج الوطني لضمان العمل في الريف. ويوفر هذا البرنامج استحقاقاً قانونياً لا يوفره سوى عدد قليل من البلدان لمواطنيها. وهو لا يقتصر على توفير فرص العمل بل يشمل أيضاً وقف الهجرة تحت وطأة العوز والأهم من ذلك، إنشاء أصول إنتاجية للمجتمع. ويملك ما يزيد على 30 مليون أسرة ريفية حالياً "بطاقة عمل".

18- وأُنشئت آليات مؤسسية رئيسية لتأمين حقوق الإنسان وجعلها واجبة الإعمال. فبموجب قانون حماية حقوق الإنسان لعام 1993، تمارس لجنة وطنية قوية ومستقلة معنية بحقوق الإنسان عملها بأداء نموذجي منذ فترة تزيد على العقد. ومن التغييرات الثورية الأخرى سن القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. وهذا القانون يتيح للمواطنين التماس وطلب الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالموظفين الحكوميين واتخاذ القرارات مما يحقق الشفافية والمساءلة والوضوح في العملية الحكومية.

19- وفيما يتعلق بالإرهاب، ذكرت الهند أنه خلال ما يزيد على عقدين، حصد الإرهاب أرواح آلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في البلد. وأضافت أنه ينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بأن الإرهاب يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان، وبخاصة أهم الحقوق الأساسية، أي الحق في الحياة والحرية. وعلى الرغم من أن التزام الهند بحماية مواطنيها له أهمية قصوى فإنها ستحقق ذلك بما يتفق مع التزامها بحقوق الإنسان.

20- وتشارك الهند بفعالية في المداولات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المحافل الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولعبت الهند دوراً رئيسياً في الكفاح التاريخي من أجل إنهاء الاستعمار وإلغاء الفصل العنصري. وقد كانت ضمن البلدان المحدودة العدد التي تم اختيارها لعضوية لجنة حقوق الإنسان السابقة طوال فترة وجودها التي استمرت 60 عاماً.

21- وأشار وفد الهند إلى أنه لزيادة تدعيم حماية حقوق الإنسان في الهند، أصدر البرلمان القانون الخاص بحماية حقوق الإنسان لعام 1993 لإنشاء لجنة وطنية

لحقوق الإنسان (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان). وأنشئت لجان حكومية لحقوق الإنسان في 18 ولاية. ويتوقع أن تتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنفس الاستقلال الذي تتمتع به المحكمة العليا للهند. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند هي من أشد المؤسسات الوطنية امتثالاً لمبادئ باريس في العالم. وعلى الرغم من أن اللجنة هي هيئة معنية بتقديم التوصيات، فإن تقريرها يعرض على البرلمان مع تقرير الحكومة عن الإجراءات المتَّخذة. وفي حالة عدم موافقة الحكومة، فإنها تقدم الأسباب المتعلقة بذلك في التقرير الخاص بالإجراءات المتَّخذة. وقد أوضحت التجربة أنه يجري العمل عموماً بنسبة 95 في المائة من التوصيات. وتلعب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً رئيسياً في صياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الخطة التي تشمل قضايا مثل الحق في الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والسكن، والعدالة الاحتجازية، وقضايا الاتِّجار في النساء والأطفال. وتقوم اللجنة بدور مكمِّل لدور القضاء. وقد أحالت المحكمة العليا عدداً من المسائل الهامة إلى اللجنة لرصدها بينما عرضت اللجنة قضايا محددة لانتهاكات حقوق الإنسان على المحاكم. واعتمدت محكمة دلهي العالية المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن معاملة المرضى العقليين المحتجزين في السجون وحالات اغتصاب الأطفال، وأوصت باعتمادها.

22- وفيما يتعلق بالنساء والأطفال، ذكر وفد الهند أنه تجري حالياً صياغة مشروع قانون لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل. وتهدف السياسة الوطنية لتمكين المرأة لعام 2001 إلى النهوض بالمرأة وتعزيزها وتمكينها في جميع ميادين الحياة. وأنشئت اللجنة الوطنية للمرأة وأُسنِدت إليها ولاية صون حقوق المرأة. وخُصِّصت للمرأة نسبة 30 في المائة من مجموع فرص العمل بأجر. وحشدت جهود النساء بنجاح، عن طريق جماعات المساعدة الذاتية، في الأنشطة المولِّدة للدخل في إطار برامج مثل برنامج Swayamsidha الذي تشكَّلت عن طريقه 000 70 جماعة للمساعدة الذاتية، تضم مليون عضو. وبدأت الحكومة الميزنة الجنسانية كأداة لإدخال المنظور الجنساني في جميع القطاعات بهدف جعل الميزانيات أكثر مراعاة للتمايز بين الجنسين. ولتوفير الحماية للنساء اللاتي يعانين من العوَز، يوجد ما يزيد على 565 داراً للإيواء وداراً للإقامة القصيرة وخطاً هاتفياً للمساعدة تعمل حالياً. وبدأ تنفيذ مخطط لمنع الاتِّجار بالبشر وإنقاذ ضحايا الاتِّجار لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري وإعادة تأهيلهم. ويجري حالياً إعداد مخطط جديد لإنقاذ ضحايا الاغتصاب ومساندتهم. وتشمل التدابير الخاصة لتحسين الحالة التعليمية للمرأة اهتماماً واضحاً بالتمايز بين الجنسين في إطار *Sarva Shiksha Abhiyan*- أي تعميم التعليم الابتدائي. وتحظى الاحتياجات الصحية للمرأة بأولوية خاصة في البعثة الوطنية للصحة الريفية.

23- وتقوم الهند بتنفيذ أوسع برنامج لرعاية الطفولة في العالم - وهو الخدمات المتكاملة لنماء الطفل، حيث تُقدَّم التغذية التكميلية لما يزيد على 78 مليون امرأة وطفل ويجري توفير التعليم قبل المدرسي لعدد يصل إلى 32 مليون طفل، بالإضافة إلى توفير الدعم لهؤلاء الأطفال وتأهيلهم. وأُنشئت لجنة حماية حقوق الطفل في آذار/مارس 2007 لضمان الإعمال الفعال لحقوق الطفل. واعتمدت الحكومة نهجاً تتابعياً ومتعدد العناصر للقضاء على مشكلة عمل الأطفال. وشملت خطة عمل السياسة الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال لعام 1987 الإنفاذ الصارم لقانون عمل الأطفال لعام 1986 وحظر عمل الأطفال في المهن الخطرة وفي المساعدة المنزلية. ويجري تنفيذ مخطط المشروع الوطني لعمل الأطفال في 250 دائرة يتوطّن فيها عمل الأطفال بدرجة كبيرة ويُتوقع توسيع نطاقه في السنوات القادمة. وتشمل المبادرات الأخرى تطبيق برامج واسعة النطاق لتوعية وتثقيف مختلف أصحاب المصلحة لضمان الإنفاذ الصارم للتدابير المعتمدة. وشملت التدابير الهامة التي اتُّخِذت مؤخراً التعاون مع الشركات لإخلاء سلاسل العرض من عمل الأطفال بغية القضاء عليه. وبدأ التعاون مع صناعة الملابس لوضع خطة عمل تسمح بالقضاء على عمل الأطفال مع توفير فرص عمل مربحة لأُسرهم.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

24- أدلت الوفود التالية بـ 42 بياناً في أثناء الحوار التفاعلي.

25- رحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بدخول الهند طرفاً في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لكنها أشارت إلى أن الهند لم تصدِّق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولا على بروتوكولها الاختياري. وأوصت بأن تصدِّق الهند على كلا الصكين في أقرب فرصة ممكنة. وطلبت المملكة المتحدة معلومات إضافية عن (أ) التقارير التي تشير إلى وقوع اعتداءات على أشخاص ينتمون إلى الأقليات الدينية أو غيرها من الأقليات، وبخاصة في ولاية أوريسا؛ و(ب) الخطوات المتَّخذة لتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات بشأن قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة؛ و(ج) التشريع المانع لتغيير الدين؛ و(د) مشروع القانون المتعلق بجرائم العنف الطائفي. ورحبت بمشاركة المجتمع المدني في العملية التحضيرية الوطنية لدورة الاستعراض الدوري الشامل وأوصت بإشراكه بالكامل في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

26- وأثنت غانا على الهند لما اتخذته من تدابير جديرة بالثناء لضمان التوازن على نطاق البلد فيما يتعلق بتمتع العدد الضخم من سكانه بحقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ المشروع الوطني لعمل الأطفال، واعتماد الميثاق الوطني للطفل وخطة عمل وطنية للطفلة. وشجعت غانا الهند على الاستمرار في تدعيم المؤسسات العاملة في ميدان حماية حقوق الإنسان. ورحبت بتعاون الهند مع آليات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات وأوصت بتعزيز التعاون مع هذه الهيئات ومع أصحاب المصلحة المعنيين سعياً إلى بناء مجتمع يتطلع إلى تحقيق أهداف حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

27- وأقرت كندا بأن الهند بلد شديد التنوع ويواجه عدداً كبيراً من التحديات. وأثارت قضايا تتعلق بقانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) وحالة المجتمع المدني وحالة الداليت. وأشارت كندا إلى التقارير التي تفيد بوقوع أعمال تعذيب وانتهاكات ارتكبتها قوات الشرطة والأمن التي تخضع في عملها لقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وبإفلات هذه القوات من العقاب. وتحدثت كندا عن التزام رئيس الوزراء وعن الدراسات التي أُجريت لإصلاح قانون الصلاحيات الخاصة واستفسرت عن التدابير المتَّخذة لإلغاء هذا القانون أو إصلاحه. وأشارت كندا إلى الهند كنموذج يزدهر فيه المجتمع المدني والديمقراطية وتقوم فيه الصحافة بدور نشط في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. غير أنها أشارت إلى الادعاءات المتعلقة باستخدام قانون تنظيم المساهمات الأجنبية في تقييد عمل المجتمع المدني في مجال القضايا الحساسة وأشارت إلى التقارير التي تفيد باضطرار منظمة العفو الدولية إلى تخفيض حجم عملها بسبب هذا القانون. وفيما يتعلق بمتابعة الملاحظات الختامية التي اعتمدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن الهند في عام 2007، أوصت كندا بأن تبدأ الهند تقديم بيانات مفصلة عن التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية وما يتصل به من تمييز.

28- ولاحظت البرازيل التحديات التي واجهتها الهند والإنجازات التي حققتها. ووجهت عدة أسئلة بشأن (أ) التدابير المتَّخذة لتعزيز تمكين المرأة، والسياسات الرئيسية المتَّبعة لمراعاة تمايز الجنسين في الخطط الوطنية، و(ب) التدابير المحددة المنفَّذة لمكافحة الفقر المدقع و(ج) تقييم استراتيجية القضاء على عمل الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت البرازيل أن تنظر الهند في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ورقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

29- وأعربت بوتان عن تقديرها للتقرير الوطني الذين قدمته الهند، وبخاصة للعملية الاستشارية الواسعة التي تمت لصياغة هذا التقرير. وذكرت بوتان أنها باعتبارها بلداً مجاوراً للهند قد استمدت الإلهام من التزام الهند بالتعددية والتسامح واستفادت من خبرتها في إقامة ديمقراطية مزدهرة، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة. وطلبت بوتان تقديم معلومات إضافية عن الدروس المفيدة التي يمكن استخلاصها من تجربة الهند في مجال إدارة الانتخابات الوطنية.

30- وأثنت موريشيوس على الهند لتقاليدها الديمقراطية العريقة التي تنعم بها جميع شرائح السكان انتهاءً بالقواعد الشعبية في مجالس القرى (Panchayats). وشجّعت الهند على إطلاع المجتمع الدولي على أفضل ممارساتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان مع مراعاة طابع التعددية الدينية والثقافية والإثنية الذي يتميز به المجتمع الهندي.

31- وذكر الاتحاد الروسي أن الهند دولة ديمقراطية أثبتت على مدى السنوات الستين الماضية التزامها بأهداف ومُثل الديمقراطية. وهو يدرك أن المشاكل لم تحل جميعها وأنه لا تزال هناك أسئلة مطروحة فيما يتعلق بحالة الفئات الضعيفة من سكان الهند. وأبدى إعجابه بالجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على التمييز والفقر، ولحماية حقوق المرأة والطفل. ولاحظ الوفد دعم الهند لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ودعمها لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مساهمتها المالية السنوية. وذكر أن تقرير الهند يكشف أن أحد العناصر الأساسية يتمثل في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وشكر وفد الهند على الشرح الذي قدمه بشأن العمل المتعلق بالتحقيقات المستقلة في الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان. ورأى الاتحاد الروسي أن تجربة الهند تجربة ابتكارية فيما يتعلق بضمان الشفافية في عمل الحكومة على جميع المستويات وطلب من الهند تقديم معلومات عن هدف ونتائج قانون الحق في الحصول على

المعلومات لعام 2005.

32- وهنأت ماليزيا الهند لقيامها بإنشاء إطار مؤسسي وتشريعي وإداري يرمي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها. ولاحظت أيضاً إنشاء عدة مؤسسات/لجان وطنية للاضطلاع بمهام "الحراسة"، وهي المؤسسات واللجان المعنية بقضايا مثل حقوق المرأة، والأقليات، والطبقات الاجتماعية والقبائل المصنَّفة، والطبقات المتخلفة وحقوق الطفل. وطلبت معلومات إضافية عن تنفيذ توصياتها.

33- ولاحظت الصين مع التقدير أن لدى الهند نظاماً وطنياً راسخاً لضمان حقوق الإنسان وذكرت أيضاً أنها تُدرك تماماً طابع التعددية والتنوع وتعدد الثقافات الذي يميز المجتمع الهندي وتقدر تدابير الحماية الخاصة المتخذة لحماية حقوق الأقليات وغيرها من الفئات الضعيفة. وذكرت الصين أن الهند، باتخاذها لهذه التدابير، لم تحقق فقط تقدماً كبيراً في ميدان حقوق الإنسان بل اكتسبت أيضاً خبرة مفيدة ينبغي تقاسمها مع البلدان الأخرى. وذكرت الصين أنها باعتبارها بلداً نامياً، تواجه عدداً كبيراً من التحديات المماثلة وأنها لهذا السبب تود أن تتبادل الآراء والخبرات مع الهند بشأن القضايا التالية. فقد لاحظت الصين أن الهند اتخذت عدداً كبيراً من التدابير الإيجابية لضمان حقوق المرأة والطفل واستفسرت عما إذا كانت المرأة تشارك في صياغة هذه التدابير وعن الأسلوب الذي تعتزم الهند اتباعه لزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني لضمان العمل في الريف وإنجازاته الحالية، استفسرت الصين عما تعتزم الهند القيام به للاستمرار في تطبيق هذا البرنامج.

34- ورحبت كوبا بالتقرير الوطني الشامل وأثنت على الهند لعملها الرائع في مجال تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق في التنمية. وذكرت كوبا أنها ليس لديها سؤال أو توصية وأنها حضرت بالأحرى للإصغاء والتعلم من الهند.

35- وهنأت سنغافورة الهند على نجاحاتها الهامة في الحفاظ على نهج لتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي مما أدى إلى إنقاذ مئات الملايين من البشر من براثن الفقر. وذكرت أن الهند بقيامها بذلك خطت أيضاً خطوات واسعة في مجال تعزيز أهم حقوق الإنسان الأساسية - أي الحق في الغذاء والحق في السكن والحق في الصحة. وطلبت سنغافورة معلومات تكميلية عن الخطوات التي قامت بها الهند للتصدي للتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية.

36- وأثنت بلجيكا على الهند لما أحرزته من أوجه تقدم، وبخاصة فيما يتعلق بإخضاع حقوق اجتماعية واقتصادية معينة لاختصاص القضاء في سياق الحق في الحياة. وفيما يتعلق بالتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية، وبخاصة التمييز ضد نساء الداليت، أبدت بلجيكا رغبتها في معرفة الإجراءات المتخذة لتنفيذ تشريعات مكافحة العنصرية ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وأوصت بلجيكا بتوفير بيانات مفصَّلة عن التمييز القائم على الطبقة الاجتماعية للسماح بالتخطيط الموجه نحو تحسين حالة الداليت.

37- وفيما يتعلق بحظر عمل الأطفال، أوصت هولندا بأن تعيد الهند النظر في تحفظها على المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل وبأن تصدِّق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182. وطلبت أيضاً تفاصيل إضافية عن كيفية تنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري فيما يتعلق بالطبقات المصنَّفة. وأكدت هولندا، باعتبارها عضواً في المجموعة الثلاثية، للمجلس والدولة موضوع الاستعراض أنها ستبذل أقصى ما في وسعها للحصول على نتيجة مفيدة من الممارسة.

38- وذكرت المملكة العربية السعودية أن الهند معروفة كبلد يسوده التسامح والتعددية وأن دستور الهند هو وثيقة شاملة تنص على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأحاطت المملكة العربية السعودية علماً بالأنشطة المبيَّنة في تقرير الهند وأشارت إلى عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان وأحاطت علماً بالتزام الهند بضمان استقلال جميع الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان وبتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى الحوار والتعاون الفعالين. وفي كانون الثاني/يناير 2006، أنشئت وزارة جديدة للأقليات للعناية بهذه المشاكل ويتضمن هذا البرنامج 15 نقطة وسألت المملكة العربية السعودية عن كيفية إسهام هذا البرنامج في تحسين حالة الأقليات وعن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني.

39- وبينما هنأت لكسمبرغ الهند للتدابير الدستورية والتشريعية الهامة التي اتخذتها لمكافحة التمييز، أبدت توصية بلجيكا الداعية إلى توفير بيانات مفصَّلة. وطلبت معلومات إضافية عن (أ) الاحصاءات المتعلقة بأحكام القضاء الصادرة بشأن أعمال التمييز، و(ب) كيفية تنفيذ التوصيات التي قدمتها هيئات المعاهدات بشأن الطبقات الاجتماعية والقبائل المصنَّفة، و(ج) التدابير المُتخذة للتصدي للمعاملة التمييزية لصالح الذكور، بما في ذلك قتل الأجنة، و(د) حق الفلاحين في الغذاء.

40- وطلبت ألمانيا من الهند تقديم معلومات تكميلية عن (أ) كيفية متابعة التوصيات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الداليت والطبقات الاجتماعية المصنَّفة، و(ب) موقف الحكومة فيما يتعلق بتوصية عدد من هيئات المعاهدات بإلغاء قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) لعام 1958، و(ج) الخطوات المحددة المتخذة لتنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بإلغاء عمل الأطفال.

41- وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحها لرؤية دولة بهذا القدر من التنوع مثل الهند تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وطلبت مزيداً من التفاصيل بشأن (أ) حرية الدين والتعبير وبشأن سنّ القوانين المانعة لتغيير الدين، و(ب) الإجراءات المتخذة لمكافحة فساد الشرطة والحكومة، و(ج) تنفيذ القوانين الخاصة بعمل الأطفال، و(د) الجرائم المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، والقتل المرتبط بالمهر، وجرائم الشرف، والإجهاض القائم على انتقاء الجنس للتخلص من الأجنة الإناث، و(ه) قبول المجتمع للتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية.

42- وهنأت الجزائر الهند للنهج القائم على المشاركة الذي اتبعته في إعداد التقرير الوطني. وبينما لاحظت الجزائر أن النمو الاقتصادي الذي شهدته الهند قد أدى إلى توسيع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، استفسرت عما إذا كانت هناك نهوج ابتكارية متبعة لضمان عدم تحقيق هذه التنمية الاقتصادية على حساب تمتع جميع الشرائح السكانية بحقوق الإنسان. وذكرت الجزائر أنها تدرك أن معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الهند في السنوات الأخيرة لم تصل بقدر كافٍ إلى الفقراء، مما أدى إلى زيادة الانقسام الطبقي الاجتماعي بين أغنى قطاعات المجتمع والمعدمين. وأوصت الجزائر بأن تستعرض الهند طرق جديدة لعكس مسار هذا الاتجاه المثير للقلق والذي يشكل خطراً على الحقوق الاقتصادية الأساسية للفئات الضعيفة وبأن تطلع بلدان أفريقيا حيث ينتشر الفقر على ما تتوصل إليه من نتائج.

43- وأشارت بنغلاديش إلى أنها، باعتبارها بلداً مجاوراً للهند، تتفهم الحالة في الهند ولديها أيضاً تاريخ مشترك معها. وذكرت أن هناك توقعات كبيرة من الهند باعتبارها ديمقراطية نابضة بالحياة، حققت رخاءً اقتصادياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ولاحظت بنغلاديش إنشاء وزارة لشؤون الأقليات وسلَّطت الضوء أيضاً على عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي يستحق الثناء. ونظراً للتفكير في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش، فإن بنغلاديش تتابع باهتمام كبير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند وتتطلع إلى محاكاة ممارساتها الجيدة. واستفسرت بنغلاديش عن كيفية قيام حكومة الهند بالتوفيق بين الاحتياجات الخاصة بتوفير التعليم العام وتنفيذ خطة عملها الوطنية المكرسة لتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

44- وأشادت فرنسا بالتزام الهند بحقوق الإنسان والتعددية. وطرحت سؤالاً وقدمت توصية فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. وسألت أيضاً عن الوسائل المتاحة لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند واللجان الوطنية المعنية بالنساء، والأقليات، والطبقات الاجتماعية والقبائل المصنَّفة وعن التحليل الذي يمكن استخلاصه من هذا العمل. وأخيراً، فيما يتعلق بأضعف المجتمعات وباندماجها، أبدت رغبتها في معرفة النتائج التي يسفر عنها أي تقييم لاندماج هذه المجتمعات.

45- وأعرب وفد الهند عن امتنانه لجميع من شاركوا مشاركة فعالة في الحوار واعتبر هذا الحوار مثيراً للاهتمام ومفيداً.

46- وفيما يتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب، أشار الوفد إلى أن الهند بلد موّقع على الاتفاقية وملتزم بأهدافها. وأشار أيضاً إلى أن قانون العقوبات الهندي يشمل أحكاماً واضحة بشأن التعذيب وأن المحكمة العليا للهند أصدرت في حكم شهير، في قضية □. □. □□□□ □□ □□□□□ □□□□□ □□□□□، مبادئ توجيهية هامة بشأن أحكام الاحتجاز الواجبة التطبيق في جميع أنحاء الهند. وتعمل الحكومة بنشاط للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

47- وفيما يتعلق بالأسئلة الخاصة بقانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) لعام 1958، ذكر الوفد أنه على الرغم من أن الهند بلد فرض عليه أن يتصدى للإرهاب منذ أكثر من عقدين، فإن قوانينه، بما في ذلك القوانين الخاصة الصادرة في هذا السياق، تتضمن دائماً عناصر واضحة للمراجعة الإدارية بالإضافة إلى

المراجعة القضائية. فمن الأمور الراسخة في الفقه الهندي أن جميع التشريعات يجب أن تتقيد بالبناء الأساسي للدستور وأن تخضع للمراجعة القضائية. وأضاف أن دستورية قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) لعام 1958 قد أيدتها الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا. وفضلاً عن ذلك، ذكر الوفد أن من المهم الإشارة إلى أن القوات المسلحة للهند تخضع لأحكام القوانين الخاصة بها، وهو الأمر الذي يضمن أيضاً معالجة سريعة لأي انتهاكات تحدث. وفيما يتعلق بضمان حقوق الإنسان حتى في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، وضعت إجراءات خاصة للتدريب والتنفيذ لتوجيه القوات في الميدان.

48- وفيما يخص مشروع قانون تنظيم المساهمات الأجنبية لعام 2006، ذكر الوفد أن الغرض الرئيسي من مشروع القانون هو توحيد القوانين لتنظيم قبول واستخدام المساهمات الأجنبية في الأنشطة المشروعة ومنع استخدام هذه المساهمات في أي أنشطة تضر بالمصلحة الوطنية. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق التوازن بين شواغل الأمن القومي وتدفق المساهمات الأجنبية للأغراض الخيرية بتوفير نظام أكثر وضوحاً وشفافية. ومشروع القانون معروض حالياً على اللجنة البرلمانية الدائمة التي لم تصدر توصياتها بعد.

49- وفيما يتعلق بالاضطرابات الطائفية التي اندلعت في منطقة كندامال القبلية، بأوريسا، في 24 كانون الأول/ديسمبر 2007، بين قبائل الهندوس (كوي) والمسيحيين (بانلس)، أشار وفد الهند إلى أن السبب الأساسي يرجع فيما يبدو إلى معارضة الهندوس الدائمة لطلب المسيحيين إدراجهم في فئة القبائل المصنّفة. وفي أثناء الصدامات، قُتل 3 أشخاص وأُصيب 25 شخصاً آخرين. وأحدثت الصدامات أضراراً بالممتلكات الخاصة والعامة. وأمكن السيطرة على الحالة. وسُجلت 125 حالة وأُلقي القبض على 173 شخصاً. وأمرت حكومة الولاية أيضاً بالتحقيق القضائي في الحادث. وبالإضافة إلى ذلك، شُكّلت 284 لجنة للسلام وعقدت هذه اللجان 350 اجتماعاً حتى الآن. وأعلنت حكومة الولاية برنامجاً لإصلاح تلك المنازل التي لحقتها الأضرار ومنح هبة بمبلغ 000 100 روبية لأقرب أقرباء المتوفين الثلاثة. وأكد رئيس الوزراء للوفود المسيحية أن الحكومة ستتخذ جميع الخطوات اللازمة لتوفير الأمن التام وحماية الحرية الدينية التي يكفلها الدستور لجميع المواطنين وأنها لن تتهاون إزاء أي محاولات تستهدف الإخلال بالوفاق الطائفي أو النسيج العلماني للبلد.

50- ورحبت جمهورية كوريا بالجهود التي تقوم بها الهند لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية. وطلبت تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الخطط الرامية إلى حماية هذه الحقوق في المناطق الحديثة التصنيع. وطلبت جمهورية كوريا مزيداً من المعلومات عن المادة 197 من قانون الإجراءات الجنائية لعام 1973 فيما يتعلق بإفلات موظفي الخدمة المدنية من العقاب. وسألت أيضاً عن موقف الهند من توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بحالة نساء الداليت.

51- وهنأت المكسيك الهند على التقدم الذي أحرزته في مجال حقوق الإنسان وذكرت أن هناك عدداً كبيراً من البلدان يمكن أن يشاركها في الاعتراف بالتحديات التي تواجهها الهند وأبدت إعجابها بالتقاليد الديمقراطية والإنسانية للهند. وفيما يتعلق بوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وبوضع أهداف ومؤشرات لأغراض التقييم، اقترحت المكسيك في هذا الشأن أن تنظر الهند نظرة إيجابية إلى التوصيات التي قدمتها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة ولا سيما فيما يتعلق بحالة النساء والأطفال. وأعربت أيضاً عن تقديرها للتدابير الجاري اتخاذها للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وأوصت بأن تمضي الهند قدماً صوب التصديق على ذلك الصك. وأخيراً، أبدت المكسيك اهتماماً بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن خطة العمل الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهند.

52- وأشادت نيجيريا بسياسة الهند الرامية إلى إقامة توازن بين جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان وقضايا التنمية. وأوصت بأن تتخذ الهند الخطوات اللازمة للتصديق على الصكوك الدولية التي وقعت عليها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشارت نيجيريا أيضاً إلى أنه بالنظر إلى القفزة الحقيقية التي حققتها الهند لتنضم إلى نخبة المجتمعات المتقدمة من حيث التحسُّن الاقتصادي فإنها تود أن ترى وصول هذا التحسن إلى عدد كبير من الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر.

53- وطلبت إيطاليا معلومات إضافية بشأن (أ) التثقيف في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالممارسات التقليدية والعادات والطبقات الاجتماعية والقبائل المصنَّفة، و(ب) المشروع الوطني الخاص بعمل الأطفال. وأوصت إيطاليا بتدعيم التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبخاصة التصدي بفعالية لظاهرة التمييز القائم على نوع الجنس والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية. وأوصت أيضاً باتخاذ الخطوات للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

54- ولاحظت لاتفيا تعاون الهند الإيجابي مع الإجراءات الخاصة ودعت الهند إلى النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

55- وأعربت فنزويلا عن تقديرها للجهود التي بذلتها الهند لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأكدت على أنها، شأنها شأن الهند، تولي أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالصحة وأشارت إلى مخطط التأمين الصحي لعمال القطاع غير الرسمي، الذي ورد ذكره في تقرير الهند. وأكدت فنزويلا على أن هذه القضية هي قيد المناقشة أيضاً في فنزويلا وأنه ينبغي أن يتمتع عمال هذا القطاع الاقتصادي بمزايا الضمان الاجتماعي وأنه ينبغي أن تكون هناك مساواة في الظروف بين العاملين سواء في القطاع غير الرسمي أو القطاع الرسمي أو في القطاع العام أو الخاص. وطلبت مزيداً من التفاصيل بشأن المخطط وبشأن مجال وإمكانيات تنفيذه من قِبَل الحكومة الهندية.

56- وأشارت سويسرا إلى حالات التعذيب المبلَّغ عنها التي لاحظتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ورحبت بتوقيع الهند على اتفاقية مناهضة التعذيب وبعزمها على التصديق عليها. ولذا أوصت بأن تصدِّق الهند على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الهند على الرد بالموافقة على الطلب الذي قدمه من جديد المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب للسماح له بالقيام ببعثة إلى الأراضي الهندية في أقرب وقت ممكن. وأخيراً، أوصت بأن توجِّه الهند دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة للمجلس.

57- وذكرت جنوب أفريقيا أن وفدها يشعر بالارتياح إزاء نهج الأخذ بالتعددية الذي تتبعه الهند في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشاد أيضاً بالجهود التي بذلتها الهند لدعم الكفاح في سبيل الحرية في عهد الفصل العنصري. وأبدت جنوب أفريقيا رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن (أ) أداء اللجان الوطنية المنشأة لمعالجة شؤون الأقليات والفئات الضعيفة والنتائج التي حققتها، و(ب) نظام توزيع الأغذية وتطبيقه على جميع الشرائح السكانية.

58- وطلبت أذربيجان من الهند تقديم مزيد من التفاصيل بشأن (أ) التدابير العملية التي يجري اتخاذها لمكافحة الفقر، و(ب) الصعوبات التي تواجهها الطبقات الاجتماعية والقبائل المصنّفة من حيث حقوقها الإنسانية، و(ج) الخطط الوطنية الموجودة حالياً بشأن المشردين داخلياً والإمكانيات المتاحة لوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى المناطق المتأثرة بالتشرد الداخلي، و(د) التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق الريفية، و(ه) تدريب قوات الشرطة والأمن في مجال حقوق الإنسان.

59- وأثنت جمهورية إيران الإسلامية على الهند لجهودها القيمة والتزاماتها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وطلبت أن تقدم الهند مزيداً من التفاصيل بشأن (أ) إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الحق في التنمية، و(ب) التدابير المتخذة لتنمية ثقافة حقوق الإنسان، و(ج) الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

60- وذكرت نيبال أنها منذ بضع ساعات فقط أنجزت بنجاح انتخابات تاريخية للجمعية التأسيسية من أجل تحقيق التنظيم المؤسسي لعملية السلام، وإرساء أُسس الديمقراطية، ووضع حقوق الإنسان في مركز الحكم. ووجهت نيبال تهنئتها الحارة إلى الهند لإتمامها بنجاح 60 عاماً من الديمقراطية وذكرت أن الهند أثبتت أنها أكبر ديمقراطية في العالم وأنها الأقوى من حيث التمثيل النيابي. ولاحظت نيبال أن تعميق الجذور الديمقراطية في الهند قد أوجد مؤسسات قوية، وقضاء مستقلاً وإعلاماً حراً ونابضاً بالحياة وأعطى الناس فرصة للتعبير والمشاركة في حكم البلد. وأثنت نيبال على الهند لتنفيذها الفعال لمختلف السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تحقيق المساواة والعدل وكذلك لبرامجها الخاصة بالعمل الإيجابي من أجل معالجة حالة المجتمعات المهمشة وتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل ودعم المعوقين والمسنين. وبالنظر إلى الدور النموذجي الذي تؤديه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، استفسرت نيبال عن الوسائل التي يمكن استخدامها لإطلاع البلدان الأخرى على تجربة اللجنة باعتبارها من أفضل الممارسات.

61- وأعربت سري لانكا عن بالغ احترامها لإنجازات الهند وإعجابها بها. فقد قدمت الهند نموذجاً لكيفية تناول المسألة المعقدة المتمثلة في تحقيق الوحدة في ظل التنوع. وذكرت سري لانكا أن التفكير الذي استند إليه الدستور الهندي يناهز، في تلك المنطقة من العالم، الإنجاز الذي حققه واضعو دستور الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذا الإطار قد أفاد الهند بشكل جيد. ولاحظت سري لانكا أنه على الرغم من وجود هيكل سياسي اتحادي ديمقراطي في الهند فقد استمرت بعض حركات التمرد الإرهابية الانفصالية وبخاصة في شمال شرقي الأراضي الهندية لعشرات من السنين، وأن هذا يكشف عدم صحة الحكمة القائلة بأن وجود نظام اتحادي أو درجة منه شرط كاف للقضاء على الحركات الإرهابية التي يصعب معالجتها بصورة خاصة. وأبدت سري لانكا إعجابها الشديد بالأسلوب الذي طوّرت به الهند مفهوماً للأمة وهو مفهوم واسع وجامع وتعددي كما أبدت إعجابها بإصرار الهند على أن يكون صون حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في الهند شأناً هندياً.

62- وأشارت إكوادور إلى أن الهند بلدٌ متعدد الثقافات وله تاريخ قانوني مديد. وفي ضوء ذلك، أبدت إكوادور رغبتها في معرفة المزيد بشأن نهج الهند في مجال إعمال الحقوق الاجتماعية والثقافية إعمالاً تدريجياً وكيفية تحقيق ذلك بدون الإضرار بثروة البلد الثقافية وتنوعها الاجتماعي وعاداتها وممارساتها.

63- وأعربت فلسطين عن تقديرها لقدرة الهند على توفير الغذاء لسكانها الذين يزيد عددهم على مليار نسمة وأكدت أن ذلك إنجاز ضخم يستحق الثناء وأنه دليل واضح على نجاح الهند في التخطيط الاقتصادي وفي تنفيذ هذا التخطيط. وذكرت أن دستور الهند يستند إلى قيم ومبادئ نبيلة. وقد اتبعت الهند نهجاً ديمقراطياً يولي عناية لحقوق النساء والأطفال والمسنين والمعوقين وكذلك لاحترام جميع الأديان. واستفسرت فلسطين عن كيفية قيام الهند بالجمع بين هذا التقدم والحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقاليدها وحضارتها وموروثاتها وتراثها الإنساني العريق.

64- وأشادت الجمهورية العربية السورية بتقرير الهند وبروح الشفافية والتعاون التي تميز بها إعداده. وطلبت معلومات إضافية عن دور القضاء في تحديد الإطار الخاص بتعزيز حقوق الإنسان في الهند.

65- وأبدت مصر إعجابها بمدى تجسيد دستور الهند للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكذلك ببنيته الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وطرحت مصر أسئلة بشأن (أ) القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات لعام 2005 والنتائج الملموسة التي تحققت حتى الآن في إطار هذا القانون، و(ب) النجاح المحرز والتحديات القائمة في مجال إدماج المرأة في جهود التنمية الاقتصادية في الهند.

66- وشكرت سلوفينيا الهند لتقريرها الوطني الشامل وطرحت أسئلة بشأن (أ) الخطوات المتخذة لمعالجة نقص القوانين الوطنية التي تحظر العقوبة البدنية في المدارس، وأُطر الرعاية البديلة والمنزل و(ب) التدابير المتخذة لإدراج منظور جنساني في ممارسة الاستعراض الدوري الشامل وعملية التشاور والمتابعة المترتبة عليها و(ج) قانون الزواج المدني الخاص وعدم تعديل القانون لمنح النساء حقوقاً متساوية في الممتلكات التي يتم تجميعها في أثناء الزواج. وفي هذا الشأن، استفسرت سلوفينيا، على سبيل التوصية، عما إذا كانت الهند تخطط للعمل بالتوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتعديل القانون بناءً على هذه التوصيات.

67- وطرحت السويد سؤالين ذكرت أنه يمكن اعتبارهما أيضاً توصيتين. وأوضحت أن الهند صدقت على عدد من صكوك القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان أو انضمت إليها وأن هناك مع ذلك أيضاً عدداً من الصكوك التي لم تدخل الهند طرفاً فيها، وبخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية اللاجئين، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182 بشأن عمل الأطفال. ولاحظت السويد باهتمام عزم الهند على التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وشجعت الحكومة على القيام بذلك. وطلبت من الحكومة الهندية تقديم مزيد من التفاصيل بشأن جهودها الرامية إلى التصديق على الصكوك الأخرى للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182 بشأن عمل الأطفال. وثانياً، ذكرت السويد أن قانون العقوبات الهندي يحظر سلوك المثليين جنسياً وأن منظمات المجتمع المدني أشارت إلى ممارسة التمييز ضد المثليين والمثليات وثنائي الجنس والأشخاص من الجنس الثالث والمحولين جنسياً، من جانب موظفي الدولة وعلى مستوى المجتمع بصورة عامة. وسألت السويد الحكومة الهندية عن التدابير التي تتخذها لضمان المساواة الكاملة أمام القانون بصرف النظر عن الميل الجنسي للشخص.

68- وأثنت تونس على الهند لتقريرها ولكونها أيضاً نموذجاً للتعددية واحترام التنوع اللذين يسودان الحياة السياسية والاجتماعية للبلد. ولاحظت تونس التزام الهند بمواصلة تعزيز حقوق المرأة والفئات الضعيفة. وشجعت الهند على مواصلة جهودها للسماح بحياة يسودها الوئام في مجتمع متعدد الأديان والثقافات والإثنيات واللغات وضمان حصول المجتمع الذي يمثل خمس سكان العالم على مستوى جيد من الغذاء والسكن والرعاية والتعليم.

69- وسلطت إسرائيل الضوء على أهمية التنظيم المؤسسي لمبادئ مثل حرية التعبير في الديمقراطية الأعلى كثافة سكانية في العالم وأحاطت علماً بالمعلومات التي وفرها تقرير الدولة في هذا الشأن. وذكرت أن الهند هي من أولى الدول المصدقة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ضوء توصية عام 2004 التي قدمتها لجنة حقوق الطفل لمعالجة قلة المرافق والخدمات المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة في الهند وكذلك قلة عدد المعلمين المدربين على التعامل مع الأطفال المعوقين، استفسرت إسرائيل عن الكيفية التي تعتزم بها الهند استخدام الاتفاقية في تطبيق هذه التوصية المحددة. وسألت أيضاً عما إذا كانت هذه الاتفاقية ستستخدم كخطة عمل وطنية لتحسين إدماج الأشخاص المعوقين في المجتمع الهندي.

70- وأعربت قطر عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها الهند لمواجهة التحديات دون المساس بحقوق الإنسان وبما يتفق مع الدستور الذي يكفل لجميع المواطنين، بلا تمييز، الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتحدثت قطر عن الهند بوصفها وطناً لجميع أديان العالم تقريباً، تتمتع فيه جميع الفرق الدينية بالحق في إقامة المؤسسات للأغراض الدينية والتعليمية. وأشارت قطر إلى الدور الهام الذي تؤديه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تغطي قضايا مثل الحق في الصحة، والتعليم، والغذاء، والأمن، والسكن، والعدل. وذكرت قطر كذلك أمثلة أخرى على التزام الهند بحقوق الإنسان، شملت اعتماد خطة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبخاصة في المدارس والكليات والجامعات، وعمل آلاف من المنظمات غير الحكومية، وتصديق الهند على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتعاونها مع المنظمات الدولية.

71- ورحبت المغرب بالجهود التي بذلتها الهند لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في الميدانين السياسي والاجتماعي. ونظراً لأهمية الجالية الهندية على نطاق العالم، سألت المغرب عن خطط ومبادرات الهند لحماية مصالح وحقوق هذه الجاليات.

72- وفي أعقاب الحوار، ذكر وفد الهند في ردوده أنه استمع إلى التعليقات باهتمام واحترام وأنه سيعود بها إلى بلده ويُجري مداولات بشأنها ويستخلص منها قدراً كبيراً من الخبرة والمعرفة. وذكر أن البرازيل والجزائر ونيجيريا قد أشارت إلى النمو الاستثنائي الذي حققته الهند لكنها طرحت صواباً أسئلةً بشأن ما إذا كان هذا النمو جامعاً للكل وما إذا كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً. وأوضح أن هذا الأمر هو من أكبر شواغل الهند التي تبذل أقصى جهودها لضمان عدم حدوث تفاوت بين الأغنياء والفقراء. ومؤخراً، قررت الهند في الميزانية التي قدمها وزير المالية شطب مبلغ 15 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة من ديون الفلاحين. وهذا من أكبر المخططات التي نفذتها أي حكومة لتعزيز رفاه فلاحيها. غير أن هذه الممارسة لن تكون ممارسة وحيدة. فالهند ملتزمة ببذل جهود متواصلة وتنفيذ برامج متسقة. وقد حقق اقتصاد الهند نمواً استثنائياً وكان أحد محركاته المناطق الاقتصادية الخاصة. وأدى ذلك إلى قدر من الاضطراب في بعض أنحاء البلد لكن تركيز الحكومة ينصب على جعل المناطق الاقتصادية تحقق رخاء في المناطق التي أُنشئت بها. وهناك مخططات لإعادة تأهيل المتأثرين وإعادة توظيفهم وتنمية مجتمعاتهم. وتدرك الهند أن طريق الحد من التفاوت يمر بتوفير فرص العمل والتعليم على حد سواء. وذكرت الهند في هذا الصدد أنها تتوقع تحقيق نجاح بنسبة 100 في المائة في التعليم الابتدائي بحلول عام 2010.

73- ولاحظت الهند أن كندا، بالإضافة إلى دول أخرى، أشارت إلى إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب في ظل قانون القوات المسلحة وهو أمر غير صحيح. وأكدت الهند أنه لا توجد قوة من قوات الجيش أو الشرطة تعمل في ظل الإفلات من العقاب. فالقوات المسلحة تخضع لأوامر صارمة بعدم انتهاك حقوق الإنسان وأنه يجري اتخاذ أشد الإجراءات صرامة، كما يجري الفصل سريعاً في الحوادث، بما في ذلك عن طريق المحاكم العسكرية.

74- وفيما يتعلق بالتمييز ضد الطبقات الاجتماعية والتمييز العنصري، لاحظت الهند أن كندا وألمانيا قد أشارتا إلى موقف الهند بشأن نطاق الاتفاقية الدولية للقضاء

على جميع أشكال التمييز العنصري. وذكرت الهند أن موقفها بشأن الاتفاقية لم يتغير وأنها تعترف بوجود تمييز قائم على الطبقة الاجتماعية في الهند، وأنه بالنظر إلى أن نظام الطبقات الاجتماعية الذي تنفرد به الهند لا يقوم على أساس عنصري، فإنه لا يمكن اعتبار التمييز القائم على الطبقة الاجتماعية شكلاً من أشكال التمييز العنصري.

75- وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتها المملكة العربية السعودية وبنغلاديش بشأن الأقليات، أشارت الهند إلى أن الأقليات، الدينية منها والثقافية على حد سواء، تنعم بمركز خاص للغاية. فحقها في إدارة المؤسسات التي تختارها لنشر التعليم وممارسة تعاليمها الدينية وحياتها الثقافية حق أساسي حظي بالحماية بصورة متكررة في مجموعة من أحكام المحكمة العليا. ويتضمن برنامج النقاط الـ 15 الذي قدمه رئيس الوزراء عناصر مفيدة مثل تعزيز فرص التعليم. ويتمثل أحد أهم النجاحات في هذا المجال في زيادة عدد المسلمات اللاتي يتجهن إلى تنظيم التعليم في المجال العلماني. وهذا سيسهم إسهاماً كبيراً في دمج الأقليات في صلب التيار الرئيسي. أما في المناطق التي توجد بها حساسيات طائفية، فقد أنشأت الهند لجاناً محلية على مستوى الشوارع لتنمية روح التفاهم والتسامح. وقد حقق هذا الأمر نجاحاً كبيراً في القضاء على الشك وانعدام الثقة.

76- وفيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، أشارت الهند إلى وجود برنامج مبتكر، هو البرنامج الوطني لمحو الأمية القانونية، الذي بدأ في عام 2005، ويعمل على زيادة الوعي بالحقوق القانونية وتوعية الناس بهذه الحقوق وبإمكانية لجوئهم إلى المحاكم، وبخاصة في المناطق الريفية.

77- وأشارت الهند إلى أن لديها فعلاً إحصاءات متعلقة بالطبقات الاجتماعية وبالقبائل المصنّفة وأن هذه الإحصاءات متاحة للجميع.

78- وفيما يتعلق بسؤال جمهورية كوريا حول تشرد الشعوب القبلية من الأراضي الحرجية، أشارت الهند إلى أنه بموجب حكم صادر عن المحكمة العليا، لا يجوز تحويل الأراضي إلى استخدام آخر غير الاستخدام الحرجي، إلا بموافقة مسبقة ولا يجوز تشريد الناس ما لم يكن هناك اقتراح شامل لإعادة توطين القبائل في إطار المشروع. وأوضحت الهند أن هذا هو موقفها فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع التعدين في أوريسا أيضاً.

79- وأشارت الهند إلى أن بعض الولايات سنَّت قوانين لمنع تغيير الدين بغية مراقبة حالات تغيير الدين بالإكراه والتحكم فيها.

80- وفيما يتعلق بما ذكرته نيجيريا من حدوث حالات للاختفاء القسري، أشارت الهند إلى أنها وقَّعت على الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري منذ فتح باب التوقيع عليها في العام الماضي وأن عملية التصديق عليها تأخذ مجراها الآن.

81- وفيما يتعلق بسؤال لاتفيا وسويسرا حول توجيه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة، ذكرت الهند أنها لا يمكنها أن توافق على الدعاوى الدائمة، لكنها ذكرت أنها منفتحة للغاية وأنها توجِّه دعوات كلما طُلب إليها ذلك. ورأت الهند أنها باعتبارها بلداً نامياً محدود القدرات، تحتاج إلى الاستعداد بشكل سليم لهذه الزيارات وأنه ينبغي منحها مهلة كافية بشأنها.

82- وفيما يتعلق بسؤال وجهته الجمهورية العربية السورية بشأن دور القضاء في حماية حقوق الإنسان، أشارت الهند إلى أن القضاء هو حامي حقوق الإنسان وحارسها في الهند. وأشارت إلى أن اللجوء إلى المحاكم في الهند، بما فيها المحكمة العليا ومحاكم الدرجات العالية ميسَّر للناس العاديين وأن هذه المحاكم تستجيب حتى للمعلومات التي تتلقاها في بطاقة بريدية مرسلة من شخص محتجز.

83- ورداً على سؤال مصر بشأن القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، أشارت الهند إلى أن القانون يشكل أهم الإنجازات في التاريخ التشريعي حتى الآن. وذكرت أن قرار الحكومة والهيئة التشريعية "الأخذ بالعلانية" هو في حد ذاته ضابط هام لعملهما.

84- وفيما يخص تعليقات السويد بشأن سلوك المثليين، أشارت الهند إلى أن مفهوم الجرائم الجنسية "المخالفة للطبيعة" قد أُدرج بموجب المادة 377 من قانون العقوبات الهندي لعام 1860. وأوضحت أن هذا المفهوم مفهوم غربي في الأساس، وأنه بقي على مر السنين. أما مفهوم المثلية الجنسية في حد ذاته فلا يرد ذكره في قانون العقوبات الهندي ويمكن مناقشة ما إذا كانت " المثلية الجنسية مخالفة للطبيعة". وقد قدمت إحدى المنظمات غير الحكومية شكوى إلى محكمة دلهي العالية لاستصدار حكم بعدم دستورية المادة 377 من قانون العقوبات الهندي. وتم الطعن في حكم المحكمة العالية أمام المحكمة العليا التي ردت الحكم إلى المحكمة العالية لإعادة النظر فيه. وأُحيلت المسألة إلى اللجنة القانونية بالهند التي رأت أن المجتمع الهندي لا يقبل حالياً المثلية الجنسية كشكل من أشكال السلوك المقبول. بيد أن المسألة معروضة على المحاكم في الهند.

85- وفي الختام، شكر السفير والممثل الدائم للهند، سعادة السيد سواشباوان سينغ، الجميع على حضورهم ومشاركتهم البناءة في الحوار الحر والصريح. وذكر أن الهند استفادت بشدة من المناقشة التي أتاحت لها فرصة فريدة للوقوف على نظرة المجتمع الدولي إلى جهودها الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان وتقييمه لهذه الجهود. وقال إن من الأمور التي تبعث على الارتياح وجود اعتراف إيجابي بجهود الهند واعتبار عدد كبير من المبادرات التي بدأتها الهند نموذجاً لأفضل الممارسات. وأشار إلى أن الهند تدرك التحديات وتلتزم بالمثابرة والدأب في حدود معايير دستورها. وذكر أن الهند أثبتت دائماً استعدادها لقبول المعايير الدولية المتطورة لحقوق الإنسان وأنها لا تزال ملتزمة بالقيام بذلك. وهناك حالات التزمت فيها الهند بالمعايير الأساسية لصك من الصكوك الدولية دون أن تصبح طرفاً فيه مثلما هو الحال بالنسبة لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وفي حالات أخرى، تذهب المعايير الوطنية أبعد من المعايير الدولية السائدة؛ كما هو الحال بالنسبة للمستوى المرتفع الذي بلغه إخضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاختصاص القضاء. وأشارت الهند إلى أن تجربتها الخاصة فيما يتعلق بوضعها موضع الاستعراض تؤكد من جديد إيمانها بالإمكانيات الضخمة للاستعراض الدوري الشامل. بيد أن هذه العملية ونجاح الآلية يتوقفان على الالتزام البناء بتعيين مجالات محددة للتعاون على نحو يسمح بحدوث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

86- **وجِّهت أثناء الحوار التفاعلي التوصيات التالية:**

1- تعجيل التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب (المملكة المتحدة، وفرنسا، والمكسيك، ونيجيريا، وإيطاليا، وسويسرا، والسويد) وبروتوكولها الاختياري (المملكة المتحدة)؛

2- مواصلة إشراك المجتمع المدني الوطني بالكامل في متابعة الاستعراض الدوري الشامل للهند، على غرار ما حدث بالنسبة للإعداد له (المملكة المتحدة)؛

3- مواصلة تنشيط الآليات الموجودة لتعزيز التصدي لتحديات حقوق الإنسان (غانا)؛

4- تشجيع تعزيز التعاون مع هيئات حقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في السعي إلى بناء مجتمع يتطلع إلى بلوغ أهداف حقوق الإنسان المعترف بها دولياً (غانا)؛

5- المحافظة على وجود بيانات مفصَّلة عن التمييز المرتبط بالطبقة الاجتماعية وما يتصل به من تمييز (كندا، وبلجيكا، ولكسمبرغ)؛

6- النظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرازيل)؛

7- النظر في التوقيع والتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182 (البرازيل، وهولندا، والسويد)؛

8- تقاسم أفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان مع مراعاة طابع التعددية الدينية والثقافية والإثنية الذي يميز المجتمع الهندي (موريشيوس)؛

9- إعادة النظر في التحفظ على المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل (هولندا)؛

10- النظر في وسائل جديدة للتصدي لأوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المتزايدة الناشئة عن النمو الاقتصادي السريع وتقديم معلومات عن الخبرات/نتائج أفضل الممارسات في مجال التصدي للفقر (الجزائر)؛

11- أخذ توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة في الحسبان، وبخاصة التوصيات المتعلقة بالمرأة والطفل، في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الجاري إعدادها (المكسيك)؛

12- التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري (نيجيريا)؛

13- تدعيم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة للتصدي بفعالية لظاهرة التمييز القائم على نوع الجنس والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية (إيطاليا)؛

14- توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة (لاتفيا، وسويسرا)؛

15- استقبال المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في أقرب فرصة ممكنة (سويسرا)؛

16- إدخال المنظور الجنساني بالكامل في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)؛

17- متابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى تعديل قانون الزواج الخاص في ضوء المادة 16 والتوصية العامة 21 للجنة بشأن منح حقوق متساوية في الممتلكات التي يجري تجميعها في أثناء الزواج (سلوفينيا)؛

18- مواصلة الجهود للسماح بحياة يسودها الوئام في مجتمع متعدد الأديان والثقافات والإثنيات واللغات وضمان حصول المجتمع الذي يشكل خُمس سكان العالم على مستوى جيد من الغذاء والسكن والرعاية والتعليم (تونس).

87- **وستنظر الهند في هذه التوصيات وتقدم الردود اللازمة في الوقت المناسب. وسيُدرج رد الهند في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.**

88- **وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.**

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of India was headed by H.E. Mr. Swashpawan Singh, Ambassador and Permanent Representative of India to the United Nations Office at Geneva, and composed of 13 members:

Mr. Goolam E. Vahanvati, Solicitor General of India;

Mr. Vivek Katju, Additional Secretary, Ministry of External Affairs dealing with International Organisations;

Mrs. Anita Choudhary, Additional Secretary in Ministry of Home Affairs;

Mr. Mohinder Singh Grover, Deputy Permanent Representative of India to the United Nations Offices in Geneva;

Mr. Manjeev Singh Puri, Joint Secretary, United Nations Division dealing with human rights issues, Ministry of External Affairs;

Mr. Narinder Singh, Joint Secretary and heads the Legal and Treaties Division of the Ministry of External Affairs;

Mrs. Manjula Krishnan, Economic Advisor in the Ministry of Women and Child Development;

Mr. Rajiv Chander, Minister (Political and Economic), Permanent Mission of India to the United Nations Office at Geneva;

Mr. Raj William, Counsellor, Permanent Mission of India to the United Nations Office at Geneva;

Mr. Nilambuj Sharan, Deputy Secretary, Ministry of Social Justice and Empowerment;

Mr. Manu Mahawar, First Secretary, Permanent Mission of India to the United Nations Office at Geneva;

Ms. Paramita Tripathi, Under Secretary, United Nations Division of the Ministry of External Affairs.

- - - - -

*صدر سابقاً في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/WG.6/1/IND/4؛ وأضيفت تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى تغييرات تحريرية أجرتها الدول عن طريق الإجراء المتعلق بالرجوع إلى جهة الاختصاص. أما المرفق فيعمم كما ورد.